

جامعة عين شمس
كلية التجارة

٢٥١٩٢
٢٥١٩٢

نظرية الدخل في المحاسبة
الضريبية

بحث مقدم من

عبد الرؤف مصطفى العدوى

لنيل درجة الماجستير في المحاسبة

من كلية التجارة - جامعة عين شمس

مكتبة

٢٧٥٦

٦٥٧/٤٦٤٤٤٤٤٤
٤٦٤٤٤٤٤٤٤٤



إشراف

الأستاذ الدكتور حسن محمد كمال

أستاذ ورئيس قسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة عين شمس

١٩٧٧

• كلمه شكر وتقدير •

يسر الباحث أن يتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان الى استاذة الفاضل
الدكتور حسن محمد كمال استاذ ورئيس مجلس قسم المحاسبة والمراجعة بكلية
التجارة جامعة عين شمس والمشرف على الرسالة وذلك على ما قدمه من إرشادات
وتوجيهات عظيمة يصدر رحيب كانت لها أكبر الأثر في إخراج هذا البحث
بصورته الحالية •

كما يتقدم الباحث بشكيرة وعظيم تقدير الى الاستاذ الدكتور
اسماعيل محمد هاشم استاذ ورئيس مجلس قسم الاقتصاد وعربية
كلية التجارة بجامعة بورت السعيد والاستاذ الدكتور محمد نصير
الهراري استاذ المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة بجامعة عين شمس لقبولهم
الاشتراك في مناقشته هذا البحث •

ولا يفوتني في هذه المناسبة أن أتقدم بواقر الشكر لكل من السيد
الدكتور حسن محمد غلاب مدرس المحاسبة بكلية التجارة جامعة عين شمس
والسيد الدكتور أحمد سامي عثمان مدرس المحاسبة بكلية التجارة جامعة المنصورة
لما قدماه من نصيح وإرشاد في سبيل إخراج هذا البحث •

واختتم كلمه الشكر هذه ان الباحث لا يستطيع ان يجزى اساتذته
الاجلاء فالله عز وجل يجزى خير الجزاء •••••

(الباحث)

١ - طبيعته المشككة :

احتلت الضرائب في الوقت الحاضر مركزاً هاماً في مالية الدولة ، قد يكسبون المركز الاول بين ايراداتها ولذلك ظهرت أهمية الدراسات الضريبية التي تتناقض اثارها على موارد الدولة بالاضافة الى اثارها السياسية والاقتصادية خاصة بعد أن أصبحت الملاح الفعّال لتوجيه بعض السياسات الاقتصادية او الاجتماعية وهذا ما ادى الى المناداء بأن الضريبة توجيهية وليست حيسادية .

ولقد تعددت الدراسات الضوئية فيها ما ينحسب الناحية الاقتصادية -
ومنها ما يتجه إلى الناحية التشريعية ومنها ما يصطبغ بالصبغة الحاسبية وفي
كل هذه النواحي تتكامل حقيقة النظام الضريبي كظاهرة اجتماعية مرتبطة بغيرها
من الظواهر التي تشكل في مجموعها النظام الاجتماعي الأكبر .

وتعتبر الضريبة على الدخل اساسى النظام الضريبى خاصة فى الدول التى
 بلغت درجة معقوله من التقدم المالى من النشاط الصناعى والتجارى وما خلقه
 من انواع جديدة من الثروة لم تكن تتناولها الضرائب القديمة وذلك لان الدخل
 ذات طبيعة متجددة ومكررة على العكس من راس المال - وانه افضل مقياس
 لقدره الافراد على المساهمة فى الاعاء العام وما يمكنه من تحقيق للمعدلة وتوفيره
 فى الحصلة فجاءت الدولة لى تحفظ نصيب المجتمع من تلك الارباح الهائلة
 التى تدفق على اصحاب المنشآت الصناعية والتجارية عن طريق فرض الضرائب.

ومن مطلق ان راس المال هو الذي يغسل الدخل ومن اجل المحافظة على
هدر هذا الدخل سليما وتمتعة فانه من المفروض ان يشكل الدخل وطء هذه
الضريبة وان يرد لراس المال ما تنكشف عنه خلال العملية الانتاجية لضمان استمرار
تدفق الدخل ولهذا جاءت كافة التشريعات الضريبية محددة مفهوما للدخل
عن طريق تحديد الايرادات التي تشكل الجانب الموجب والنفقات التي تشكل
الجانب السالب الا انه لم يكن تحديدا دقيقا وحصريا بل كان عبارة عن معايير
عامة وامثلة على سبيل المثال مما فتح المجال للاستعانة بالعلوم المتخصصة
في تحديد النهج كالمحاسبة بالدرجة الاولى ثم الاقتصاد .

وكان نتيجة لتضارب بعض القواعد والاصول الواردة في النصوص التشريعية مع الفروض والبيادى المحاسبية احيانا او سكوت المشرع عن بعض النقاط ودخول الفكر المحاسبى للابداء برأيه . . . ان ثارت كثير من المشكلات تبين الادارة المالية والمولين حول ما اذا كان هذا النوع من الدخل يخضع للضريبة ام لا . وحول ما اذا كانت هذه النفقة تخصم ام لا .

٢ - هدف البحث :

يهدف هذا البحث الى تحليل النصوص التشريعية التى تحكم تحديد الدخل فى ضريبة الارباح التجارية والصناعية فى جمهورية مصر العربية وبعض البلدان الاخرى وكذلك اجتهادات مصلحة الضرائب والنفقة والقضاة فى كل من استنباط القواعد العامة والاصول التى جاءت بها تلك التشريعات والاجتهادات ذلك بهدف تحديد مدى ملائمتها للفروض والبيادى المحاسبية المستقرة .

٣ - نطاق البحث :

حيث ان الضريبة على الدخل فى جمهورية مصر العربية ينظمها القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والتمديدات التى طرأت عليه وهو يقسم الدخل الى عدة اقسام :

- ١ - الدخل الناتج من كسب العمل بنوعيه
 - (العمل المأجور — وهو يخضع لضريبة المراتب والاجور)
 - (العمل المستقل — وهو يخضع لضريبة المهنة الحرة)
- ٢ - الدخل الناتج من راس المال وهو يخضع لضريبة القيمة المنقولة .
- ٣ - الدخل الناتج من تفاعل راس المال والعمل وهو يخضع لضريبة الارباح التجارية والصناعية .

وحيث ان الدخل الناتج من المصدر الاول ماعدا العمل المستقل — والثانى يتم تحديده حسابيا وليس محاسبيا لذلك سيقصر نطاق البحث على الدخل الناتج من المصدر الثالث " الدخل الناتج من راس المال والعمل الذى يخضع لضريبة الارباح التجارية والصناعية " ولن يتمصرها الباحث الا الى النقاط والايادات

التي تدخل في تحديد الوعاء الضريبي تاركا احكام ترحيل الخسائر وكذلك الاعفاءات لانها امور تتم بعد تحديد الربح الخاضع للضريبة سنويا فهي تعديلات للربح الخاضع للضريبة اضافة الى انها تطبيقات بحثه لنصوص تشريعية تختلف بين تشريع وآخر ولا تحت للفكر المحاسبي بأى صله .

٤ - خطة البحث :

سوف يقسم الباحث هذا البحث الى ثلاثة اسواب :

الباب الاول : وقد تضمن هذا الباب مفهوم الدخل من الناحية الاقتصادية فتناول الباحث الدخل القوي والفردى ثم الربح واسلوب قياسه في الفكر الاقتصادي وذلك بالفصل الاول ثم ناقش الباحث بالفصل الثاني الدخل من وجهة نظر المحاسبة المالية والمهادى التي تحكم تحديد الدخل ثم بعد ذلك بالفصل الثالث تناول الباحث مفهوم الدخل ضرائبيا والنظريات التي تحكم تحديد مفهوم التطبيقى لهذا الدخل في التشريع المصرى والمقارن .

الباب الثانى : فى هذا الباب استعرض الباحث الايرادات الطرف الاول من معادلة الدخل مفهومها وتحققها انواعها ومدى خضوعها للضريبة وخص بالمناقشة الايرادات الغير عادية فى قسمين الاول الايرادات الفرعية او الموضعية والثانى الايرادات الراسمالية وموقف التشريع المصرى والتشريعات الاخرى المقارنة .

الباب الثالث : وقد تناول الباحث فى هذا الباب الطرف الثانى من معادلة الدخل وهى النفقات حيث ناقش مفهوم النفقة اقتصاديا ومحاسبيا وانواعها والفرق بين التكلفة والمصروف والخسارة ومعالجة النفقة فى التشريع المصرى والمقارن (الفرنسى - البريطانى - العراقى - الاردنى) .

ثم تناول الباحث مناقشة اهم النفقات التى تشير مشكلات تطبيقية

والله اعلم بالتوفيق

(الباحث)

(فهرس البحث)

الصفحة	
١	مقدمة البحث
د	فهرس البحث
٥٧ - ١	المباب الاول
	مفهوم الدخل ووسائل قياسه
١٣ - ١	الفصل الاول : مفهوم الدخل اقتصاديا
٢	المبحث الاول : الدخل القومي
٦	المبحث الثاني : الدخل الفردي
٩	المبحث الثالث : الربح وأسلوب قياسه في الفكر الاقتصادي
٣١ - ١٤	الفصل الثاني : مفهوم الدخل من وجهة نظر المحاسبة المالية
٥٧ - ٣٢	الفصل الثالث : مفهوم الدخل ضارائيا
٣٣	المبحث الاول : نظريات تحديد الدخل
٤٠	المبحث الثاني : وسائل قياس الدخل الضريبي
٤٥	المبحث الثالث : المحددات النظرية لمفهوم الدخل ضرائيا
٤٧	المبحث الرابع : المفهوم التطبيقي للدخل الخاضع للضريبة
	المباب الثاني
٩٤ - ٥٨	الايبرادات
٦٠	الفصل الاول : مفهوم الايبراد
٦٤	الفصل الثاني : تحقق الايبراد
٧٢	الفصل الثالث : انواع الايبرادات ومدى خضوعها للضريبة
٧٣	المبحث الاول : الايبرادات الايرادية العادية
٧٧	المبحث الثاني : الايبرادات غير العادية
٧٧	أولا - الايبرادات الفرعية أو المرضية
٧٨	١- التموضعات
٨١	٢- ايرادات الاستثمارات (الممتلكات)
٨٢	٣- الديون المدومة الحصلة
٨٢	٤- الاعانات والخصم
٨٣	٥- شراء الشركة أسهمها بأقل من قيمتها الاسمية

الصفحة

- ٦ - شراء الشركة سندات لها بأقل من قيمتها الاسمية ٨٤
 ٧ - إيرادات تأجير أدوات المنشأة وخدمات عملها للغير ٨٥
 ثانيا - الإيرادات الرأسمالية .

الباب الثالث ٩٥ - ١٦٩

النفقات

- الفصل الأول : مفهوم النفقة .
 المبحث الأول : النفقة عند الاقتصاديين .
 المبحث الثاني : النفقة عند المحاسبين .
 المبحث الثالث : الفرق بين التكاليف والصروف والخسائر وتقسيم النفقات
 من الوجهة المحاسبية ١٠١
 أولا - التكلفة ١٠١
 ثانيا - الصروف ١٠٣
 ثالثا - الخسارة ١٠٤
 رابعا - أنواع النفقات ١٠٦
 الفصل الثاني : النفقة في التشريع المصري والتشريع المقارن ١١٠
 المبحث الأول : النفقة في التشريع المصري ١١٢
 المبحث الثاني : النفقة في التشريع المقارن ١١٥
 أولا - التشريع الفرنسي ١١٥
 ثانيا - التشريع البريطاني ١١٧
 ثالثا - التشريع المراقسي ١١٨
 رابعا - التشريع الاردني ١١٩
 الفصل الثالث : مناقشة اهم انواع النفقات التي تثير مشكلات تطبيقية ١٢١ - ١٦٩
 المبحث الأول : الاستهلاك ١٢٢
 - تعريف الاستهلاك ومشكلات قياسه ١٢٢
 - موقف الشرع الضريبي من الاستهلاك ١٢٨
 المبحث الثاني : المخزون السلعي ١٣٤
 أولا - موقف المحاسبين من تقويم المخزون السلعي ١٣٥
 ثانيا - تقويم المخزون السلعي وتقلبات الاسعار في التشريع
 الضريبي المقارن والتشريع المصري ١٣٧
 المبحث الثالث : الاحتياطيات والمخصصات ١٤١
 أولا - الاحتياطيات والمخصصات في الفكر المحاسبي ١٤١
 ثانيا - الاحتياطيات والمخصصات في التشريع الضريبي المصري
 والمقارن ١٤٢

المنحة

١٤٦	المبحث الرابع : الايجار .
١٤٩	المبحث الخامس : المرتبات والاجور .
١٥٦	المبحث السادس : الضرائب والرسوم .
١٥٧	المبحث السابع : التبرعات والاعانات .
١٥٨	المبحث الثامن : النفقات الطليقة .
١٦٢	المبحث التاسع : الغرامات والمقومات والنفقات القضائية .
١٦٥	المبحث العاشر : الديون المدونة .
١٦٨	المبحث الحادي عشر : نفقات الدعاية والاعلان .
أ - ح	نتائج وتوصيات البحث .
	مراجع البحث :

أولا : المراجع العربية .

ثانيا : المراجع الأجنبية .



الباب الأول

مفهوم الدخل ووسائل قياسه

يعالج هذا الباب مفهوم الدخل من وجهة النظر الاقتصادية والمحاسبية والضريبية في إطار فصول ثلاثة على التوالي .

الفصل الأول : مفهوم الدخل اقتصادياً .

المبحث الأول - الدخل القومي .

المبحث الثاني - الدخل الفردي .

المبحث الثالث - المصحح وأسلوب قياسه في الفكر الاقتصادي .

الفصل الثاني : مفهوم الدخل من وجهة نظر المحاسبة العالمية .

الفصل الثالث : مفهوم الدخل ضريبياً .

المبحث الأول - نظريات تحديد الدخل الضريبي .

المبحث الثاني - وسائل قياس الدخل الضريبي .

المبحث الثالث - المحددات النظرية لمفهوم الدخل ضريبياً .

المبحث الرابع - المفهوم التطبيقي للدخل الخاضع للضريبة .

الفصل الأولمفهوم الدخل اقتصادياً

لما كان مجال علم الاقتصاد يمتد ليشمل كلا من نشاط الفرد ، والأسرة ،
 والمجتمع بأسره ، لذلك انقسمت الدراسات الاقتصادية عشرين كبيرين
 اهتم الأول منهما بالنشاط الاقتصادي الفردي ويسمى بتحليل الجزئيات
 Micro Economies ، أما الآخر فقد اهتم بتحليل النشاط
 الاقتصادي على المستوى القومي أو الشامل ويسمى بتحليل الكل
 Macro Economie . وقد انبثق عن هذه التسمية مفهومان للدخل :
 الدخل الفردي ، والدخل القومي (الأهلين) .

ومن ثم يتناول الباحث هذين المفهومين وما يشار حولهما من محددات
 في إطار البحثين التاليين ، على أن يختتم هذا الفصل بمبحث أخير
 يهتم ببيان مفهوم الربح واستعراض مشكلات قياسه في الفكر الاقتصادي .

=====

المبحث الأول الدخل القوي

يستخدم المجتمع عوامل الإنتاج المتاحة في الحصول على عائد دوري يسمى الناتج القوي أو الدخل القوي ولا تتوقف مقدرة المجتمع على إنتاج هذا الناتج أو الحصول على هذا الدخل على مقدار ما تمتلكه من عوامل إنتاج فحسب ، بل أيضا على القدرة على التأليف بين هذه العوامل الانتاجية بهدف استغلالها أفضل استغلال للحصول على أقصى درجات الاستفادة .

وقد اشتهرت للدخل القوي عدة تعريفات تتفاوت من عدة زوايا بحيث يعتمد اختيار أفضل هذه التعريفات ملائمة للغرض الذي من أجله يتم تعريف الدخل القوي :

فيمكن أولا تعريف الدخل ^(١) القوي بأنه مجموع الدخول التي يحصل عليها أو تستحق لأصحاب عوامل الإنتاج مقابل الاستفادة من خدماتهم في النشاط الانتاجي خلال فترة زمنية معينة . فالدخل القوي إذن يتكون من مجموع عوائد عوامل الانتاج التي تشمل الأجور ، والإيجارات ، والفوائد ، والأرباح (أو الفائض) .

ويم تنصب هذه العوائد الى مجموعتين هما :

- عائد العمل .
- عائد الملكية .

وقصد بعائد العمل قيمة اجمالي ما يستحق لأفراد قوة العمل مقابل ما يسهمون به في النشاط الانتاجي خلال الفترة المعينة . ويتكون عائد العمل من العناصر التالية :

أ - اجمالي الاجور النقدية وما في حكمها (مكافآت ، علاوات ، رواتب ، هدايا) المستحقة الدفع لقوة العمل المستخدمة في النشاط الانتاجي .

(١) د . احمد سامي عثمان : نظام المحاسبة القوية / مكتبة الجلاء الحديثة
بالمنصورة ، سنة ١٩٧٦ ، ص ٨٢ .

- ب - اجمالي تكلفة المزايا العينية التي يتمتع بها أفراد قوة العمل .
 ج - اجمالي حصة اصحاب الأعمال أو الدولة في التأمين والمعاشات عن قوة العمل .
 د - اجمالي الحصة المقررة لقوة العمل في ارباح الوحدات الاقتصادية التي تستهدف تحقيق ارباح من مزاولة نشاطها .

وهذه العناصر تكون في مجموعها اجمالي دخل قوة العمل خلال الفترة ، وصنع حسابها على أساس اجمالي ، أي دون خصم أية استقطاعات ، باعتبار أن الاستقطاعات التي تتم من دخل قوة العمل هي بمثابة تصرف أو استخدام لهذا الدخل ، ومن أمثلة هذه الاستقطاعات : الاشتراك في التأمين والمعاشات ، والضرائب المباشرة أو الدخلية أما عوائد الملكية فهي عبارة عن الدخل التي تستحق لأصحاب الأصول الرأسمالية مقابل مساهمة هذه الأصول في العمليات الانتاجية خلال الفترة موضوع المحاسبة ، وتتضمن هذه العوائد ما يلي :

أ (الفوائد مقابل ما يوديه رأس المال من خدمات للعمليات الانتاجية ، فالفوائد تمثل عائدا لاستخدام عنصر رأس المال .

ب (الايجارات وهي العائد الذي يستحق أو يحصل عليه أصحاب المقارات ، بما في ذلك الأراضي ، مقابل ما يوديه هذه المقارات من خدمات انتاجية .

ج (الأرباح وهي العائد الذي يتحقق مقابل القدرات التنظيمية التي تؤدي إلى تسير العمليات الانتاجية وتحقيق أهدافها .

والواقع أن مثل هذا التعريف كان له أثر للمشرع الضريبي ، إذ يقسم التشريع الدخل القومي إلى جزء ناتج من العمل والجزء الآخر من الملكية فالجزء الناتج من العمل يخضع لضريبة كسب العمل بشقيها (المرتبات والأجور للمعمل المأجور ، والمهنة الحرة للمعمل المستقل) . أما الجزء الناتج من الملكية فيمكن تقسيمه بدوره إلى قسمين الأول الناتج من مجرد الملكية (الأصول المادية) وهذا يخضع لضريبة القيمة المنقولة أما ملكية القدرات التنظيمية ورأس المال ومزجهما مع بعض فالدخل الناتج عنهما يخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية . وهذه الضرائب تسمى بالضرائب الدخلية لأنها تفرض على الدخل ولكن هذا التقسيم لمجرد ابقاء معاملة مناسبة لكل جزء من أجزاء الدخل القومي حسب النظام الاقتصادي السائد وطبقا لدرجة التقدم التي يمر بها المجتمع .

وشمة تعريف آخر (١) للدخل القومى بأنه يمثل مجموع عوائد مختلف عوامل الإنتاج من عمل ورأس مال وأرض (أو طبيعته) ومقدرة تنظيمية، التى أسهمت فى النشاط الاقتصادى خلال مدة زمنية معينة، تمثل غالباً سنة ميلادية. وذلك فهو يعادل مجموع ما يحصل عليه أعضاء المجتمع من أجور وفوائد وريع وأرباح مقابل اشتراكهم فى النشاط الإنتاجى بحيث لا يتضمن تلك المدفوعات التحويلية التى تشكل جانباً من دخول بعض الأفراد فى المجتمع والتى تنشأ نتيجة استقطاع جانب من بعض دخول الأفراد المنتجين وتحويله إلى غيرهم من الأفراد غير المنتجين لاعتبارات إنسانية أو اجتماعية، مثال ذلك التعويضات وإعانات البطالة والمعاشات بما يرسد عما سبق استقطاعه من الأجور.

كما يعرف الدخل القومى (٢) بأنه عبارة عن قيمة إنتاج المجتمع من السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة (سنة ميلادية مثلاً) وعبارة أخرى يمثل اجمالاً الناتج القومى مجموع قيمة المنتجات النهائية للاقتصاد القومى خلال فترة زمنية محددة.

فالتعريفات السابقة تتناول الدخل من ناحية العوائد المدفوعة بموامل الإنتاج التى قامت بالمعملية الانتاجية ومن ناحية المنتج المتخصص عن المعملية الانتاجية وهى كمية السلع والخدمات الصافية خلال الفترة. ويمكن قياس الدخل القومى عن طريق الانفاق وذلك اذا نظرنا إليه من زاوية انفاقه على الناتج القومى، فالدخول التى تحصل عليها عوامل الإنتاج خلال الفترة الجارية يستخدم جزء منها فى شراء السلع الاستهلاكية والخدمات، والجزء الآخر يدر وهذا الجزء المدخر يستخدم فى شراء السلع الرأسمالية أى يستثمر وهذا الاستثمار إما أن يكون داخل الدولة وإما فى الخارج وعلى هذا فإن الناتج القومى = الاستهلاك + الاستثمار + الصادرات - الواردات + صافى العوائد الداخلية المحصلة من العالم الخارجى.

أى أن الدخل القومى = الناتج القومى = الاستهلاك + الاستثمار + صافى قيمة المعاملات مع العالم الخارجى.

(١) د. يونس أحمد البطريق: أصول الأنظمة الضريبية / المكتب المصرى للدراسات

للطباعة والنشر، الاسكندرية، سنة ١٩٦٦، ص ٥٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٠، ٥١.

ومما لا شك فيه أن المشرع الضريبي يأخذ في اعتباره عملية انفاق الدخل على الاستهلاك والاستثمار في فرض الضرائب سواء كانت مباشرة أم غير مباشرة وذلك طبقاً للنظام الاقتصادي التي تسير على نهجه الدولة وكذلك الظروف الاقتصادية التي تمر بها ، إذا ما كانت في حاجة إلى تشجيع الاستثمار خاصة في المراحل الأولى للنمو أو هبوط معدل النمو عن المعدل المادي أو بتشجيع الانفاق في حالة الكساد أو المكس الحد من الانفاق في أحوال التضخم وذلك بتخفيض المعدلات الضريبية وإلغاء بعض الضرائب أو زيادة أسعار الضرائب واستخدام أنواع جديدة للضرائب .

بعد التعريفات الاقتصادية السابقة للدخل القوي ومن منطلق أن البحث يعمد في نظرية الدخل في المحاسبة الضريبية وما أنها ليست سوى تطبيق لقواعد وأصول المحاسبة المالية ونحن بصدد تفسير تشريع الضرائب ، وطبيعة الحال توجد المحاسبة المالية حيث توجد المشروطات بأي شكل من الأشكال القانونية وسواء كانت تهدف إلى الربح من عدمه ويخضع المشرع الضريبي المشروطات التي تهدف إلى الربح للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ولكن بعض الأنشطة التي تعتمد على العمل بصورة رئيسية قد تتخذ شكل شركات أو مشروطات فردية منظمة تستخدم أساليب المحاسبة المالية لما تمتلكه من بعض المعدات الرأسمالية كالأطباء ومشروطات الخدمات الأخرى ويخضع هذا النوع من النشاط بطبيعة الحال لضريبة كسب العمل (المهنة الحرة) حتى يعامل معاملة خاصة حيث أن القائمين بهذا النشاط يعتمدون على العمل في تحقيق غالبية الدخل وطريقة تحديد الدخل الضريبي في كلا النشاطين واحدة مع بعض الاختلافات الطفيفة لذلك يقتصر الباحث على دراسة مفهوم الدخل في المحاسبة الضريبية التي تطبق في مجال النشاط الاقتصادي الذي يتم عن طريق مزج رأس المال والقدرات التنظيمية والذي يخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية .